في عين زيد والمصدر نحو قولك الا ان ظلم نفسه المرء عيب واسم
المصدر نحو عجبت من عطا الدنانير واسم الفعل نحو هيهات العقيق
والظرف وعديله المعتمدين عند جماعة كثيرين نحو ومن عنده علم
الكتاب وافي الله شك قال ابو حيان او اسم موضوع موضع الفعل
نحو اياك انت وزيد ان تخرجا ففي اياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية
ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع فعطف عليه المرفوع واياك وضع
موضع احذر وما يجري مجرى اسم الفاعل كالصفات والجوامد
الملاحظ فيها معنى الاشتقاق وقد سمع في اعراب الفاعل والمفعول
اربعة اوجه رفعهما ونصبهما ونصب الفاعل ورفع المفعول
وعكسه وهذا الوجه وما عداه لا يقع الا في الشعر او في شاذ من الكلام
بشرط امن الالباس وكل ذلك مما لا يعتد به نقضا لانه من الشواذ
ولا يعبا ان يدخل في الحد الشواذ وقول الشارح بفعله دعاه اليه
محاكاة المتن والا فقد علمت ان الرافع له لا ينحصر في الفعل
ولعل اقتصار المصنف على الفعل لانه الاصل ويحتمل تقدير مضاف
اي المذكور قبله مفيد فعله ويكون المراد بفعله فعله اللغوي وهو
الحدث وقول المصنف المذكور قبله فعله اي حقيقة نحو قام زيد
او حكما كما في الفاعل المستتر فان القبلية فيه حكمية كوجوده
او هو على خلاف الاصل المانع الاستتار قوله الصادر منه لم يقصد
به بيان الفعل الرافع بل بيان مدلول الذي بسببه رفع الفاعل
فعلم منه اي من تعريف الفعل فان قيل لا فائدة فيه قلت فائدة ذكره
رفع التوهم والغفلة وايضا فجميع الافهام لا تهتدي الى العلم ذلك فما

سبق

سبق فنبه الشارح على ذلك شفقة على المتعلمين حيث لم يهمل في
التعليم جانب الذكي ولا الغبي وانما اختار علم دون عرف لان المعرفة
كما تقدم ادراك الجزئي والعلم ادراك الكل ولهذا يقال عرفت الله دون
علمته وههنا ادراك الكلي لان الحد كلي قوله لا يكون الا اسما وذلك لان
الفاعل مسند اليه فلا بد من ان يكون اسما او ما في تاويل الاسم وقد مضى
خلاف الكوفيين في وقوع الجملة فاعلا او نائبا عنه فلا نعيده قوله
ولا يكون مع الفعل الا مرفوعا وذلك لان الرفع علامة الفاعلية كما
تقدم وغير الفعل كالفعل ويحتمل ان في الكلام مضافا محذوفا اي
مع مفيد الفعل اللغوي قوله ولا يكون الا موخرا عن الفعل
اي يكون بعده حقيقة او حكما كما في الفاعل المستتر فان البعدية
فيه حكمية كوجوده او هو على خلاف الاصل المانع الاستتار وذلك
لان الفاعل معمول للفعل ولم يسمع املا فيه ولم يعتنوا بحال المفاعيل
ثم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلات
وما ذكر من وجوب تاخير الفاعل عن الفعل هو مذهب البصري وعند
الكوفي يجوز تقديم الفاعل فان قلت ما فائدة الخلاف بين اهل
البلدين قلت فائدته تظهر في التثنية والجمع فتقول على راي
الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك
على راي البصريين بل لا بد من الضمير المطابق في قام قوله وهو على
قسمين ظاهر ومضمر اي صادقا عليهما مجموع لفظي ظاهر ومضمر
بدل من القسمين او بيان لهما اجري الاعراب على كل منهما لتعدد متبوعهما
يعني ويجوز رفعهما خبر مبتدا محذوف ونصبهما بفعل محذوف

Copyright © King Saud University